اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	٧٥٠
الخيار	١٥٠٠
الباذنجان	١٥٠٠
البطاطا	١٠٠٠
البصل	١٠٠٠
قرنابيط	١٥٠٠
اللهانة	١٢٥٠
الشلغم	٧٥٠
الشوندر	٧٥٠
الخس	١٥٠٠
البرتقال	١٢٥٠
الموز	١٥٠٠
التفاح الاحمر و الاصفر	١٥٠٠
الليمون	٢٥٠٠

وقائع طاولة المدى المستديرة

الواقع الاقتصادي في العراق وخيارات المستقبل

القسم الرابع

بغداد/ اياس حسام حمودي

تواصلت مداخلات المشاركين في طاولة المدى المستديرة تعقيبا على ورقة عمل الدكتور رائد فهمي الموسومة (الواقع الاقتصادي في العراق وخيارات المستقبل).فبعد مداخلة الخبير المصرفي (سهيل العباسي) طلب الحديث المحلل الاقتصادي ابراهيم المشهداني قائلا:

عادل عبد الزهرة النبهان

ابراهيم المشهداني

الاستاذ المحاضر سلط الاضواء بالحقيقة على مشكلات الاقتصاد العراقي و لكن بشكل سريع ومنها نستطيع ان نخرج بالكثير من علامات الاستفهام التي تشكل حالة من التشاؤم من الضروري جدا البحث عن هذه الحالة واعادة بسمة الامل الى الناس الحقيقة هي سحابة من التشاؤم على الناس و ما هو الامل . الموضوع انا اعتقد طرفان الطرف الاول الاقتصاديون المعنيون بتحليل الاقتصاد و اتخاذ القرار الاقتصادي والطرف الثاني السياسيون، السياسيون الذين يتحملون هذه المسؤولية هل هم الحاكمون ام السياسيون خارج الحكم ام كلاهما، هذان الطرفان السياسي والاقتصادي يتحملان هذه المسؤولية وحل هذه المشكلة واعادة البسمة الى الناس . نستمر نحن بطرح الاسئلة بلا جواب الان المهمة هي البحث عن الجواب ومن يتحمل الجواب ولا بد من التأكيد على الاقتصاديين لان مفتاح الحل بأيديهم و لكن القرار بيد السياسيين و الذين هم يدورون في حلقة مفرغة اي القوى السياسية معنية بأيجاد الحلول و اعادة البسمة الى الناس هذا السؤال مطروح للقوى السياسية التي عليها ان تثبت اقدامها في هذا الوسط المعقد . موضوع البنك الدولي نحن الان اصبحنا رهينة بيد البنك الدولي و التي تحدثت عنه بشكل جميل الاستاذة الدكتورة سلام هل ممكن ان ندفع ثمنها نحن الطبقة المتوسطة و الطبقة التي نسبتها ٥٤٪ تحت حد الفقر ندفع ديون صندوق النقد الدولي هذه الديون التي يقولون عنها في نادي باريس ٨٠ مليار اين هذا المبلغ و من استفاد منه من عندنا هل يمكن ان تكون سبه علينا و ما هو القرار السياسي العراقي تجاه هذه المسألة. اذا كان رفع الدعم عن هذه الاسعار هو السبيل لتخفيض الديون فأن هذا سوف يؤدي الى تصعيد جديد في التضخم الاقتصادي و الذي وصل في آب ٧٦٪ و هو الان اكثر بالتأكيد ممكن اذا وصل الى ١٠٠٪ سوف تحل بنا كارثة جديدة . بذلك يؤدي الى هبوط في الانتاج . مشكلة الاقتصاد عندنا بتقديري هي مشكلة عرض اذا كانت المشكلة هي مشكلة عرض و ليست مشكلة طلب و العوامل الامنية و الاقتصادية الراهنة تؤثر تأثير كبيراً في الانتاج الذي يلعب القطاع الخاص والقطاع العام دورا اساسيا الذين وهل يكون قانون الاستثمار الذي اقره البرلمان المحترم قبل فترة وجيزة هو العلاج ام سياسة الائتمان التي هي سياسة نقدية ستكون العلاج؟ اعتقد ان هناك حاجة ماسة لاعادة النظر في قانونين اساسيين الاول هو قانون الاستثمار و الثاني هو قانون استيراد والمشتقات النفطية الذي اصبح عبئاً جديد علينا اذا طبقنا قانون استيراد المشتقات النفطية الذي يقولون فيه سعر لتر النفط ٨٠٠ دينار بكم سيباع المستورد لنا . ويبدو ان هناك حلاً ان نأخذ الجزء الرديء الذي توفره لنا الدولة و الجزء الجيد المستورد يباع . اين الحل في هذه المسألة أليس هذا الجزء الرديء سيؤدي الى خسارة اقتصادية و ينبغي ايضا اعادة النظر في فقرات الميزانية و الذي اتفق عليه انها ميزانية بيع و ليست انتاج و ينبغي اعادة النظر في مختلف الوسائل و السبل و هذه يحققها فقط السياسيون لان السياسة تعبير مكثف عن الاقتصاد و شكرا.

و تحدث الاستاذ عادل النبهان (الباحث الاقتصادي) حيث قال : شكرا الحديث عن الواقع الاقتصادي في العراق يتطلب منا ان نشير الى بعض مظاهر التخلف التي اشار لها الدكتور المحاضر . مظاهر التخلف ليست وليدة اليوم بل هي ترجع الى عهود سابقة يمكن ارجاعها الى فترة الاستعمار البريطاني للعراق بعد الحرب العالمية الاولى وتمتد الى اليوم- من هذه المظاهر التي يمكن ان نشخصها و التي تتطلب وضع حلول و معالجة لها اعتقد ان الدولة لم تضع البرنامج الاقتصادي او الاستراتيجية المناسبة لمعالجة مثل هذه المشاكل من اهم مظاهر التخلف ترجع الى السياسة الاستعمارية البرطانية بالتعاون مع الحكم الملكي بالاقتصار على استخراج النفط الخام و تصديره الى الخارج دون الاهتمام بجانب الصناعة التحويلية و كذلك اللجوء الى اهدار الغاز الطبيعي و حرقه دون الاستفادة منه في عملية الانتاج او التصدير بعد تسييله نلاحظ ان هذه السياسة مازالت متبعة الى اليوم هذا في العراق و كما اكدت الموازنة لعام ٢٠٠٧ على اعتمادها ٩٣٪ على صادراتها من النفط الخام و دون الاهتمام الى مسألة تكرير او تصنيع النفط او الحصول على المنتجات النفطية لسد الحاجة المحلية فمازال الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب . يعتمد على تصدير النفط الخام الذي يحتل الصدارة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و يظهر تأثير هذه السياسة في تخصيص مقدار كبير من صافي الدخل القومي لاستيراد كميات كبيرة من السلع الصناعية و الزراعية للاستهلاك البشري وكمواد اولية او شبه مصنعة للمؤسسات الاقتصادية . كذلك من مظاهر التخلف الاقتصادي التي تتطلب الحل لغرض النهوض بالاقتصاد الوطني ارتفاع نسبة البطالة و سوء استخدام الأيدي العاملة و الهدر الكبير في وقت العمل المبذول و ضعف مساهمة المرأة في العمل الانتاجي و ما ينتج عن ذلك وجود عدد كبير من السكان يستهلكون الدخل القومي من دون ان يساهموا في عملية الانتاج الى جانب انتشار الجهل و الامية بين نسبة كبيرة من السكان ونقص الكوادر بما أثر الوضع الامني على هجرتها الى الخارج كذلك تدني معدل حصة الفرد الواحد من صافي الدخل القومي حيث ان ظواهر التخلف الاقتصادي ادت الى استمرار ضعف النمو في صافي الدخل القومي و تظهر مظاهر التخلف الاقتصادي في القطاع الزراعي من خلال معدل غلة الدونم الواحد و انخفاض الانتاجية لعدة اسباب ترجع الى الجهل و استخدام الاساليب البدائية و عدم استخدام المكننة و البحث العلمي و الخ... كذلك تخلف قطاع الصناعة الذي يتميز ايضا بالمستوى الواطئ لانتاجية العمل و نقص الكوادر و عدم تحديث المكائن و سوء توزيع المؤسسات الصناعية فيما أثرت سياسة فتح الحدود على الصناعة الوطنية من ناحية عدم مقدرتها على منافسة السلعة الاجنبية الى جانب الكهرباء و الوقود و عدم ربط الصناعة الوطنية بفروع الاقتصاد الوطني الاخرى وخاصة الزراعة بل خضعت للعفوية و المبادرة الفردية للقطاع الخاص ولذلك فقد نما قطاع صناعي ضعيف متخصص بإنتاج السلع الاستهلاكية معتمدا على المواد الاولية والسلع نصف المصنعة المستوردة و ادى هذا ايضا الى استنزاف جزء متزايد من الدخل القومي و اضعاف العلاقة الضرورية بين الصناعات يتطلب هذا الامر المعالجة من خلال الاصلاح الجبري للقطاع العام و القطاع الخاص والاهتمام بالقطاع المختلط و القطاع التعاوني وتطوير الصناعة و الزراعة و أؤكد على نقطة مهمة وهي ان النهوض بالاقتصاد الوطني يتطلب رؤوس اموال كبيرة و هو غير متوفر في الوقت الحاضر لابد من الاستعانة بالاستثمار الاجنبي لكن وفق شروط و ضوابط على ان لا تمس السيادة الوطنية و شكرا جزيلا .

في الهم الاقتصادي

ما سرّ التعتيم على تداولات مشروع قانون النفط والغاز ؟

حسام الساموك

نجد من الأهمية بمكان أن تكون اللجنة سباقة لعرض المشروع قبل اقراره من مجلس الوزراء واحالته الى مجلس النواب

ثروة أي بلد ملك لشعبه ،هذا مبدأ ثابت عبر التاريخ ،رفعته النظم الديمقراطية والأوتوقراطية والقمعية والبرلمانية والشمولية على السواء.

وفق هذا المبدأ ينبغي أن يتعرف شعبنا تلقائيا على كل ما يجري من تداولات تتعرض لأي متعلقات بثروته الوطنية ويقف على كل ما يتم التعاطي بشأنها أولا بأول لاأن يفاجأ باللحظة الأخيرة حين يحال مشروع للتصويت في مجلس النواب ،ويعرف الجميع الآليات المعتمدة في المجلس حيث تغيّب غالبية الأعضاء وافتقار المجلس أصلا –بل لجنة الاقتصاد والاستثمارالمفترض أنها أكثر تخصصا- للخبرات الاقتصادية القادرة على البت في سلامة أوجدارة أي مشروع يتعرض لبرامج الاستثمار أو أي من التوجهات الاقتصادية الفاعلة.

نستغرق في هذه الملاحظات التي نقتنع بأهميتها في ظل ما تردد-دون اكتراث- عن اتصالات وتجاذبات- وهمسات أحيانا- لانجاز فريق حكومي قانونا يبدو أنه يعبر عن مستجدات غاية في الأهمية ،خاصا بالنفط والغاز،الثروة الوطنية التي نعوّل عليها في كل تطلعاتنا المشروعة لتعافي اقتصادنا المنهك واسعاف جموع مواطنينا من غائلة العوز.

ومع اعتزازنا البالغ بقدرات الفريق الحكومي واللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء لكننا من منطلق الحرص الذي تسعى اليه وتتبناه كل الأطراف المعنية نجد من الأهمية بمكان أن تكون اللجنة سباقة لعرض المشروع قبل اقراره من مجلس الوزراء واحالته الى مجلس النواب أن تتنبه لأهمية اغنائه بآراء مراكز البحث العلمي والجهات الأكاديمية ثم الفرق والجمعيات والاتحادات المشتغلة في الميدان الاقتصادي وذلك عبر ندوات وجلسات حوار يمكن أن تغني وترسي تقليدا افتقرنا اليه كثيرا حماية من اللجنة الاقتصادية لنفسها-في الأقل- من اعتماد توجهات قد لايكون لها نصيب وافر من الحصافة وملاءمة الواقع والبيئة ومجمل متطلبات الحالة القائمة .

ان العرض المسبق لمشروع يتسم بالأهمية البالغة لتدلو فيه شتى الأطراف المعنية بدلوها ،بما فيها النقابات العمالية والتجمعات المهنية والأحزاب السياسية فضلا عن الباحثين والأكاديميين المختصين با لتوجهات المتنوعة للمشروع ستغني كثيرا من العديد من الاشكالات اللاحقة التي قد تجلب العديد من الارباكات – ان لم نقل تفرض قناعات أوحتى مصالح معينة على حساب ارادة ومصالح الجميع- . ووفقا لذلك فان الأجهزة المنهمكة بانجاز قانون النفط والغازالمنتظر مطالبة بعرضه من دون تلكؤ ليطلع عليه العراقيون أجمع، وبالتالي يتاح لمن يشاء أن يسجل ملاحظاته على أي من توجهاته ومفردات بنوده لكي يتاح فيما بعد مروره بسلاسة وتلقائية من خلال مناقشات مجلس النواب حيث يكون تشريعاً قد تم بشفافية وتحت الأضواء وليس عبر دهاليز يمكن أن تثير التحفظات التي يفترض أن تتجنبها الجهات كلها.

دعوة الشركات الأجنبية والعربية للإستثمار في شركة مطاط الديوانية

الديوانية/ المدى

دعا السيد فائد كاظم المدير العام للشركة العامة للصناعات المطاطية في محافظة الديوانية الشركات الأجنبية والعربية للاستثمار في شركة مطاط الديوانية . وقال:إن هذه الدعوة تأتي بعد تشجيع قانون الاستثمار مضيفا: اننا ندعو جميع الشركات الأجنبية والعربية المختصة بالصناعات المطاطية الى أن تستثمر في شركتنا . وتابع نحن نسعى من خلال الاستثمار إلى تحسين إنتاجية الشركة والارتقاء بواقعها نحو الأفضل. مشيراً: إن شركته مستعدة للتعاون مع أي جهة تنوي الاستثمار في شركتنا .

تهيؤ العراق لعضوية منظمة التجارة العالمية

بغداد/ المدى

اكد كريغ هاول مسؤول تطوير القطاع الخاص في الوكالة الامريكية للتنمية الخارجية(usaid)ان العراق اكمل استعداداته لحضور الاجتماع الاول لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في نيسان من العام الجاري في سويسرا برئاسة وزير التجارة وعددمن الوزراء المعنيين والتدوال مع فريق العمل الذي شكلته المنظمة لبحث انضمام العراق للمنظمة وقال هاول في مؤتمر صحفي عقده يوم السبت ان دولاً اخرى تنتظر النظر بطلبات الانضمام مثل الاردن واليمن وايران والسعودية لما لهذه المنظمة من تأثير في تطوير التجارة الخارجية وتسهيل تنقل البضائع المستوردة والمصدرة بين الدول المختلفة

واوضح ان على العراق ان يجيب على استفسارات وتساءلات قدمها مسؤولون من الولايات المتحدة وتايوان والاتحاد الاوروبي حول القوانين التي جرى ويجري تعديلها من قبل الحكومة العراقية بالاتفاق مع الدول المجاورة فضلا عن التعرفة الكمركية للتبادل التجاري وتخفيضها بما يلائم تداول البضائع والمنتجات حيث ان الانضمام لعضوية المنظمة يتطلب حوالي ٣-١٥ سنة . واشار ان الوكالة الاميركية للتنمية الدولية تدعم توجه العراق للانضمام الى هذه المنظمة التي ينضوي تحت لوائها ١٥٠ دولة من دول العالم . وشدد ان على الحكومة العراقية ان تلتزم بدفع المؤسسات والقطاع الخاص للتطور بما يمكنه من منافسة البضائع الواردة من الخارج وخاصة الزراعية منها .

من جانبه قال سان بيرك مدير السياسة في الوكالة الاميركية للتنمية الخارجية ان العراق سيقوم بخطوات اخرى لتفعيل قوانين الاستثمار وضمان حقوق الملكية الفردية وغيرها من القوانين التي تصب في الاجراءات التي تخدم توجه العراق للمنظمة العالمية.

يشار الى ان العراق قدم طلبا رسميا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية في اب من عام ٢٠٠٤ وقد استكمل كل الاجراءات الموضوعية والاجرائية من اجل الدعوة الى اجتماع رسمي لفريق العمل برئاسة السفيرة كلوديا اورويا في سويسرا . ويعقد العراق على انضمامه الامال لتطوير وانتشار البضائع المصدرة منه الى جميع بلدان العالم وخاصة المنتجات الزراعية والمواد الاولية.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي السبعين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاحد الموافق٢٠٠٧/٢/٢٥ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٥
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٨٢
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٥٠,٤٥٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	
مجموع عروض الشراء – دولار	٥٠,٤٥٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع – دولار	

١- علما ان :-

أ – سعر البيع للحوالات (١٢٨٢) دينار /حوالات .

ب-سعر البيع النقدي (١٢٩٣) دينار /دولار .

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٢,٢٣٠,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٣٨,٢٢٠,٠٠٠)دولار.